

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/CP.14
5 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام
الدورة الثانية للجنة المرأة
اجتماع خبراء لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين + ١٠)
الاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية
بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤

الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل
بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين
للجمعية العامة (٢٠٠٠) من فلسطين

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

04-0314

المحتويات

الصفحة

١ مقدمة
٢ الجزء الأول
٦ الجزء الثاني
٢٥ الجزء الثالث - التنمية المؤسسية: الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

مقدمة

يأتي هذا التقرير الخاص بتقييم وضع المرأة الفلسطينية بعد عشر سنوات على مؤتمر بيجين في إطار رصد إنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية وفق محاور منهاج عمل بيجين، وهو ثمرة جهد وتعاون مشترك بين وزارة شؤون المرأة ودوائر المرأة في الوزارات المختلفة.

يصادف إعداد هذا التقرير نقطة تطور وتحول في مؤسسة آليات النهوض بالمرأة الفلسطينية من خلال تشكيل وزارة شؤون المرأة في الحكومة الفلسطينية الحالية لتكون بمثابة الإطار الرسمي لتطوير الالتزام الحكومي وتوحيد الجهود الموجهة لتمكين المرأة الفلسطينية، وذلك وفقا لمهام الوزارة المعلنة.

نأمل أن يشكل التقرير إضافة لفهم وضع المرأة الفلسطينية على المستويات المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويحدد العقبات التي تواجه تنمية وتطوير واقع المرأة ومشاركتها في العملية التنموية. ونأمل أيضا بان يساهم في مساندة صناع القرار في تبني الإجراءات والسياسات الهادفة لجسر فجوة النوع الاجتماعي.

أخيرا نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكافة الزميلات في دوائر المرأة على مساهمتهم في إعداد التقرير من خلال تزويد الوزارة بالمعلومات والبيانات حول نشاط الوزارات في هذا الإطار.

الجزء الأول

إن أي حديث واستعراض لإنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار تعزيز المساواة بين الرجال والنساء دون الحديث عن الاحتلال وأثاره على المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى المرأة الفلسطينية بشكل خاص يبقى ناقصاً ولا يقدم الفهم الحقيقي للإطار التي تتم فيه هذه العملية من جهة، ومن جهة أخرى يمثل إجحافاً بحق السلطة الفلسطينية ومؤسساتها العاملة على تمكين المرأة وتعزيز المساواة.

ما زالت الأراضي الفلسطينية وحتى يومنا هذا خاضعة تحت الاحتلال الإسرائيلي الفلسطيني والذي سعى وعلى مدى العقود الخمس الماضية وما زال يسعى إلى تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني والعمل على إلحاقه بدولة إسرائيل وتقويض أحلامه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة على أرضه الفلسطينية.

في عام ٢٠٠٠ اندلعت انتفاضة الأقصى في ظل اختناق سياسي في المنطقة ناتج عن عدم التزام الحكومة الإسرائيلية بالإيفاء بالتزاماتها في اتفاقية أوسلو الموقعة عام ١٩٩٤ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي نصت على انتهاء المرحلة الانتقالية بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية، ولكن السياسة الإسرائيلية وإجراءاتها على الأرض كانت تشير إلى عدم وجود نية حقيقية لدى الإسرائيليين للسلام.

تعتبر المرأة أكثر الفئات تضرراً في ظل النزاعات، وتتعاظم معاناتها في مثل هذه الأوضاع والظروف فهي الأم والأخت والزوجة، وهي الشهيذة والجريحة والأسيرة كل هذه الصور التي تجسدها المرأة تحمل معها الكثير من الألم والمعاناة التي يصعب على بحث أو تقرير مهما طالت صفحاته من عكس وتجسيد الألم والمعاناة، فحسرة أم على ابنها أو أخت على أخاها أو زوجة على زوجها لا تستطيع كل أدوات البحث المبتكرة من رسم صورة حقيقية لمعاناة هذه المرأة وتضررها الاقتصادي والتعليمي والصحي والبيئي.

أدت الإجراءات الإسرائيلية ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والصحية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة بشكل خاص. فتشير التقارير إلى زيادة ملحوظة في انتشار ظاهرة الفقر والبطالة، ففي حين يبين تقرير الفقر عام ١٩٩٨ على أن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٣% أظهر تقرير خاص للأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ بان حوالي ٦٠% من الشعب الفلسطيني يعيشون تحت خط الفقر وهي نسبة تنذر بانهايار في المجتمع الفلسطيني. كما أثرت الإجراءات الإسرائيلية على سير العملية التعليمية وفقدان الإناث لتعليمهن المتوسط وكذلك حقهن في التعليم، كما أثرت هذه الإجراءات على الأوضاع الصحية بشكل عام والوضع الصحي للمرأة الفلسطينية بشكل خاص، حيث تشير التقارير الإحصائية إلى وجود عشرات الحالات للولادة على الحواجز، وكذلك العديد من حالات الوفاة للأجنة على الحواجز وإلى تراجع في الرعاية الصحية المقدمة للمرأة ما قبل وبعد الولادة.

كما كان للتصعيد الإسرائيلي من إجراءاته القمعية ضد الشعب الفلسطيني تأثيره على حالة ردت الفعل لدى الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية للدفاع عن الأرض والإنسان الفلسطيني مستخدمين حقهم الشرعي في مقاومة الاحتلال لإحقاق حقوقهم الشرعية في الحرية والاستقلال. ففي

حين كان عدد الأسيرات عام ١٩٩٧ خمسة أسيرات من بين ٥٠٠ أسير يوجد اليوم ٧٩ أسيرة في السجون الإسرائيلية من بينهم حوالي ٦% تحت سن الثامنة عشر أي تعتبر طفلات في المعايير الدولية. كذلك شكلت النساء ٦% من عدد الشهداء البالغ عددهم ٢٩٢٥ منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى ٢٠٠٤/٢/٢٩، وفي ظل الارتفاع الملحوظ في عدد الشهداء والأسرى أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في نسبة الأسر التي ترأسها نساء والتي تحتاج لاهتمام وسياسة تدخل تحول دون وقوع هذه الأسر في الفقر.

الالتزام السياسي والقانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه تعزيز المساواة

تضمنت وثيقة الاستقلال إشارة واضحة وصريحة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، وانعدام التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين فالجميع متساويين أمام القانون. هذا وقد أوضح القانون الأساسي بفقرات خاصة تنص بصراحة على عدم التمييز بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات. كما تتضمن القوانين الأخرى النازمة لعمل المؤسسات كقانون العمل، الزراعة، الطفل وغيرها من القوانين لفقرات واضحة توجب المساواة بين الرجال والنساء.

كما أعلن العديد من الوزراء في الحكومة الفلسطينية سواء الحالية أو الحكومات السابقة التزامهم ودعمهم لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء سواء على الصعيد الداخلي لوزاراتهم أو على صعيد استفادة النساء أسوة بالرجال من البرامج المقدمة من قبل مؤسساتهم. هذا الالتزام القانوني بتعزيز المساواة وجسر الفجوة بين الرجال والنساء لم يترجم لخطط عمل تنفيذية تقوم بتنفيذها المؤسسات ذات العلاقة في إطار موزانات خصصت لذلك الغرض، وهذا الضعف في التزام بتنفيذ ما تنص عليه القوانين مرتبط بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية يعيشها المجتمع الفلسطيني من ناحية ولضعف عملية المتابعة والتقييم من ناحية ثانية.

لم تكن الحركة النسوية بمختلف قطاعاتها بعيدة عن ما يحدث وإنما كانت تعمل على ضمان اعتماد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء كمبدأ جوهري في المجتمع الفلسطيني. فعملت على تشكيل لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة لتضم إدارات ولجان المرأة في الوزارات المختلفة من أجل تضمين النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج وزاراتها، وفي هذا الإطار كان للإدارة العامة لتخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط وكعضو في لجنة التنسيق الحكومية تجربة رائدة في تضمين النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج وزارات السلطة الفلسطينية هي (الحكم المحلي، العمل، الزراعة والشؤون الاجتماعية)، كما تبنت وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة سياسات وإجراءات تعزز المساواة بين الجنسين.

عملت لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة وبالتعاون والشرابة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كممثل للمؤسسات الغير حكومية على إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة عام ١٩٩٧، حيث حددت الاستراتيجية الوطنية مجموعة من الأهداف في المجالات المختلفة السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، القانوني والبيئة والإعلام.

امتازت الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠ بالهدوء والاستقرار السياسي النسبي والتي أتاح الفرصة لإحراز تقدم على محاور العمل المختلفة للاستراتيجية الوطنية بالرغم من بقاء العديد من الصعوبات التي تحيل دون جر الفجوة بين الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني.

في عام ١٩٩٦ كانت أول انتخابات تشريعية في المجتمع الفلسطيني لانتخاب رئيس للسلطة الفلسطينية وممثلين للمجلس التشريعي، حيث ترشحت ٢٨ امرأة من بين ٦٧٢ مرشح ومرشحة تمكنت خمس نساء من الفوز من بين ٨٨ مقعد. كما ترشحت السيدة سميحة خليل لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تعتبر الحالة الأولى على المستوى العربي.

عكف المجلس التشريعي على صياغة القوانين والتشريعات النازمة لحياة المجتمع الفلسطيني والتي لم تكن لجنة التنسيق الحكومية بعيدة عن هذا العمل الهام في تنمية وتطوير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، فلعبت إدارة المرأة في المجلس التشريعي وبالتنسيق والتعاون مع دوائر المرأة في الوزارات والمؤسسات النسوية والقانونية غير الحكومية دور بارز في عملية وضع الملاحظات على مسودات القوانين المختلفة.

كما كان للإدارة العامة لتخطيط وتطوير مشاركة المرأة دور في مراجعة القوانين النازمة لعمل المؤسسات التنفيذية قانون العمل، الزراعة، البيئة، الصحة وقانون الانتخاب والقانون الأساسي وقانون الأسرى والعقوبات، حيث عقدت الإدارة أو شاركت في ورشات عمل متخصصة بحضور المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بهدف اقتراح التعديلات ورفع التوصيات لجهات الاختصاص.

رافق هذه الفترة تطور في الواقع الصحي والتعليمي للمرأة الفلسطينية من خلال زيادة الخدمات الصحية الإنجابية وإدماجها في خدمات الرعاية الصحية الأولية وتطوير الاستراتيجية الخمسية لصحة المرأة (١٩٩٩-٢٠٠٣). وشهدت العملية التعليمية بشكل عام وتعليم المرأة بشكل خاص تطور ملحوظ من خلال ارتفاع معدلات الالتحاق بالمرحلة الأساسية وانخفاض في معدلات التسرب، كما اتخذت وزارة التربية والتعليم عدد من الإجراءات تمثلت بداية بقانون التعليم والذي ينص بصراحة على التعامل مع الذكور والإناث بشكل متساوي وغير منقوص، وكذلك مراجعة خطة الوزارة الخمسية من منظور النوع الاجتماعي والتأكد من اهتمامها بجسر الفجوات في المجالات والمستويات كافة.

كما تعمل الوزارة على إطلاق برامج تدريبية مهنية وتقنية وهي تجربة رائدة بالتعاون مع الإدارة العامة لتخطيط وتطوير مشاركة المرأة حيث تم تقديم برنامج تدريبي للإناث غير تقليدي في مجال صيانة الحاسوب في مدينة الخليل، كما قامت بإدخال تعليم الحاسوب في برامج وزارة التربية والتعليم. ومن الإجراءات التي تستحق الإشارة إليها الأنظمة التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم والتي تتيح المجال للمتزوجات من إكمال تعليمهن المدرسي.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ قام الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ الإجراءات القمعية ضد الشعب الفلسطيني تمثلت في الاغتيالات والاعتقالات التي طالت الذكور والإناث على حد سواء، كما قام الاحتلال بإعادة احتلال الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية وإغلاق المدن وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض، وتوج هذه الإجراءات القمعية ببناء جدار الفصل العنصري والذي أدى لمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية أفقدت العديد من الأسر الفلسطينية مصدر رزقها وقوتها، كما أدى لعزل العديد من القرى الفلسطينية وأقامت بوابات خاصة للدخول والخروج منها وتهجير العديد من الأسر الفلسطينية. ومهما حاولنا الحديث

عن تأثيرات الجدار على الحياة الفلسطينية والذي هو ليس بموضوعنا فإننا لا نستطيع، وتكتفي في هذا المجال بإرفاق فيلم وثائقي يصور ويوثق بشكل حي معاناة النساء من الجدار وأثره على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي. (مرفق فيلم وثائقي)

أدت هذه الإجراءات إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، فنلاحظ ارتفاع معدلات البطالة وانتشار ملحوظ لظاهرة الفقر، عرقلة العملية التعليمية وسوء الأحوال الصحية وعدم قدرة المؤسسة الصحية من تقديم خدماتها للمرضى من الذكور والإناث، كذلك تدني تلقي النساء الحوامل للرعاية الصحية اللازمة إثناء وبعد الحمل وقد سجلت العديد من حالات الولادة على الحواجز، إضافة إلى ارتفاع نسبة النساء فما بين ١٩-٤٩ سنة اللواتي يعانين من الأنيميا، كذلك الأمر بالنسبة للأطفال حيث ظهر تأثير ذلك على طول ووزن الأطفال.

نتيجة لهذه الأوضاع المستجدة والتي أصبح فيها الإنسان الفلسطيني ذكراً أو أنثى مهددا ومستهدف للإجراءات الإسرائيلية القمعية، قامت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطط طارئة للتعامل مع الأزمات المختلفة الاجتماعية منها أو الاقتصادية. وقد أخذت هذه الخطط في اعتبارها احتياجات كل من الذكور والإناث على حد سواء فنجد استراتيجية التشغيل الطارئة تبنت بنود تعنى بتوفير فرص عمل للنساء وكذلك الخطط الطارئة للوزارة التربية التعليم للتأمين سير العملية التعليمية والتي ينتفع منها الذكور والإناث على حد سواء هذا عوضا عن برامج المساعدات العينية والنقدية لوزارة الشؤون الاجتماعية.

ولكن وبالرغم من كل هذه الصعوبات التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية في وضع استراتيجياتها وخططها لتنمية المجتمع الفلسطينية، يوجد هناك العديد من الإنجازات على محاور العمل المختلفة لمنهاج عمل بيجين والتي سنستعرضها في الجزء الثاني من هذا التقرير.

الجزء الثاني

نستعرض في هذا الجزء أهم الإنجازات المتحققة وفق محاور الاهتمام لمنهاج عمل بيجين، وكذلك نستعرض العقبات التي تعترض جسر الفجوة بين الرجال والنساء في مجالات الاهتمام المختلفة.

أولاً- المرأة والمشاركة السياسية واتخاذ القرار

شكلت مشاركة المرأة السياسية وصنع القرار محور رئيسي من محاور الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية وذلك بهدف تعزيز الحياة الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني وضمان تكافؤ الفرص أمام المرأة للمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني جنباً إلى جنب مع الرجل وفي كافة المجالات والمستويات.

وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للمرأة ثلاث جوانب اهتمام لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وهذه الجوانب هي الدور الوطني العام للمرأة الفلسطينية في إحقاق الشعب الفلسطيني لحقوقه في الاستقلال والحرية وإقامة دولته المستقلة، كذلك المرأة الفلسطينية اللاجئة كمحور اهتمام لا بد من إيلاء الاهتمام المناسب والمشاركة في المستويات المختلفة لصنع القرار.

ألف- مشاركة المرأة في النضال الوطني العام

شاركت المرأة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الرجل وتحملت التضحيات في سبيل إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال ومهما حاولنا تقييم هذه المشاركة من خلال أرقام فإننا لا نستطيع إعطاء المرأة حقها في المشاركة والتضحية. تشير الإحصاءات الرسمية للعام ١٩٩٧ ان هناك خمس سجينات في السجون الإسرائيلية مقارنة مع ٥٠٠ سجين، وشكلت النساء ٩% من الجرحى بين الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٦، و ٧% من الشهداء في الأعوام ذاتها.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول من عام ٢٠٠٠ بدء أبناء الشعب الفلسطيني رجال ونساء مرحلة جديد من العطاء والتضحية المستمرة والمتواصلة في مواجهة عدوان وغطرسة الاحتلال الإسرائيلي. فقد سقط الآلاف من الشهداء والجرحى وعمد الاحتلال لتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وكذلك انتهاك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى نهاية شهر شباط ٢٠٠٤ استشهد حوالي ٢٩٢٥ من الفلسطينيين شكلت النساء ما نسبته ٦,١%، ومن الملاحظ بان هناك زيادة في معدل سقوط الشهداء بين انتفاضة الأقصى والانتفاضة الأولى ففي حين كان هناك شهيدة في كل شهر خلال الانتفاضة الأولى فان معدل سقوط الشهداء في انتفاضة الأقصى بلغ ٥ شهيدات شهرياً.

وقد طرأ ارتفاع ملموس في عدد الأسيرات في السجون الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى حيث تفيد البيانات لدى وزارة شؤون الأسرى بان هناك ٧٩ أسيرة في السجون الإسرائيلية، منهم

ثلاثة عشر ام لهن ٦٣ طفل منهم من أصبح في ملا جيء للأيتام، وهناك أسيرتين أنجب أطفالهن في السجن ويعيشون في بيئة غير ملائمة لحياة الأطفال.

والى جانب مشاركة المرأة وتضحياتها المباشرة هناك جانب كبير من التضحية والمشاركة غير المباشرة فهي الأم التي فقدت ابنها أو الزوجة التي فقدت زوجها أو الأخت التي فقدت أخيها وهي راعية الجريح والأسير كما أنها لم تكن بعيدة عن تأثير الإجراءات الإسرائيلية فهي تلد على الحواجز، وهي المحرومة من تلقي الخدمات والرعاية الصحية إثناء الحمل أو بعد الولادة حيث تشير التقارير بان هناك ١٠٠ امرأة وضعت أطفالها على الحواجز وتوفت ١٣ امرأة و ٣٣ طفل. ومهما استخدمنا من أدوات لقياس هذه التضحية والمشاركة فإننا لا نعطي المرأة حقها، ولا نستطيع التعبير عن حالة صدمة فقدان التي يعيشها الشعب الفلسطيني عامة والمرأة خاصة.

باء- المرأة في مواقع صنع القرار

- مشاركة المرأة في الهيئات القيادية: تشارك النساء بنسبة ٧,٥% في المجلس الوطني الفلسطيني، حيث يضم ٥٦ عضوة من بين ٧٤٤ عضو وعضوة. وتشارك ٥ نساء في عضوية المجلس المركزي الفلسطيني من بين ١٢٤ عضو وعضوة، وقد غابت المرأة عن عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتعتبر اللجنة التنفيذية الهيئة الأهم في اتخاذ القرار الوطني الفلسطيني.

- عضوية المجلس التشريعي: رشحت امرأة نفسها لانتخابات الرئاسة الفلسطينية، وترشح لانتخابات المجلس التشريعي ٢٨ امرأة من بين ٦٧٢ مرشح ومرشحة، وتمكنت خمس نساء من الفوز وشغل مقاعد المجلس التشريعي البالغة ٨٨ مقعد.

- المشاركة في السلطة التنفيذية: على مر السنوات الماضية من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية فأنا نجد بان نسبة النساء في المجلس الوزاري لم يتعدى ٨,٧% في أحسن أحواله، ففي عام ١٩٩٦ عينت سيدتان بمنصب وزير في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي وبعد فترة استقالت إحدى الوزيرات من منصبها، وفي الأعوام ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ تم إجراء عدة تعديلات وزارية لم يكن فيها أي عنصر نسوي، وفي الحكومة الحالية هناك وزيرتين من بين ٢٦ وزير ووزيرة، أي بما نسبته ٧,٧%.

وتظهر البيانات السابقة بان معظم المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية بيد الرجال، بينما تتركز النساء في الوظائف الإدارية التي تحتل المواقع الأدنى في السلم الوظيفي وهو ما تؤكد البيانات التي تشير إلى انه من بين ٢٤٠ مدير عام في خمسة عشر وزارة هناك فقط ٣٠ امرأة برتبة مدير عام أي ما نسبته ١٢,٥% ، وتتواجد النساء بنسبة ١٥% كمدير وما نسبته ٣٥% من رؤساء الأقسام.

وتعتبر وزارة التربية والتعليم العالي من أفضل الوزارات من حيث الإجراءات المتخذة لتمكين النساء من الوصول للمراكز العليا حيث هناك امرأة بوظيفة وكيل مساعد، وامرأة بمدير عام للتخطيط، وامرأتين كمستشار، ومديرة ونائبة مدير لمديرية.

• **المشاركة في المجالس المحلية:** ما زالت مشاركة النساء في المجالس المحلية والبلدية محدودة جداً حيث لا تتجاوز ٢% على مستوى الأراضي الفلسطينية. وقد اعتمدت وزارة الحكم المحلي نظام التعيين لأعضاء المجالس المحلية والبلدية حيث لم يكن هناك انتخابات، وهنا لا بد من الإشارة لقرار وزير الحكم المحلي الخاص بتعيين امرأة في كل مجلس محلي وبلدي إلا أن الظروف والواقع الفلسطيني أحال دون استفادة الحركة النسوية من هذا القرار في زيادة مشاركة النساء في عضوية المجالس المحلية والبلدية، فقد عارض العديد من رؤساء المجالس المحلية وجود امرأة في المجلس ومنهم من قدم اعتراض على ذلك، ومنهم من وافق على وجود امرأة بهدف تسهيل دعم المجلس دون إعطاء المرأة الدور الحقيقي لها فيه، وهناك حالات استطاعت المرأة أن تفرض حضورها في المجلس وان تكتسب ثقة المواطنين.

• **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية:** ما زالت مشاركة المرأة في قيادة الأحزاب السياسية متدنية نسبياً، فتشير البيانات المتوفرة للعام ٢٠٠١ إلى محدودية نسبة النساء في المواقع القيادية للأحزاب السياسية والتي تتراوح بين ٥-٢٠% من المواقع القيادية للأحزاب، حيث تعتبر الجبهة الديمقراطية أكثر الأحزاب السياسية تمثيلاً للنساء في اللجنة المركزية بنسبة ٢٠% تليها فدا بنسبة ١٩% والجبهة الشعبية بنسبة ١٠%، وشكلت النساء ما نسبته ٥% من اللجنة المركزية لحركة فتح وهي الحركة الأكبر عدداً وتأثيراً على الساحة الفلسطينية.

• **المرأة في السلطة القضائية:** ما تزال مشاركة المرأة في السلطة القضائية محدودة حيث لا تتعدى ٧% من القضاة وفق بيانات عام ٢٠٠٢، وتوجد امرأة واحدة في منصب مدعي عام مقارنة مع ٦٨ رجل في المنصب ذاته. وتشكل النساء ما نسبته ١٢% من مجموع المحامين البالغ عددهم ١٧٢٧ محامي ومحامية.

جيم - المعوقات أمام تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرار

• استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها المجتمع الفلسطيني على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعدم احترامه للمواثيق الدولية والتي تنص على حق الشعوب في الحرية والاستقلال. كذلك استمرار تقديم القضية الوطنية على القضايا الاجتماعية الأخرى.

• الموروث الثقافي والاجتماعي والذي ساهم وما زال يساهم في الحد من قدرة المرأة على لعب دور في الحياة السياسية، وتنميط الأدوار لكل من الرجال والنساء في المجتمع، حيث نرى تدني نسبة النساء في مستوى رسم السياسات ووضعي الخطط في المؤسسة الفلسطينية.

• ضعف تمثيل النساء في الأحزاب السياسية وبشكل خاص في الهيئات العليا للأحزاب السياسية وان تواجدت المرأة بنسبة أكبر في مستوى القاعدة الجماهيرية للأحزاب.

• التوجهات الغير ايجابية لدى المجتمع بشكل عام وفئة مهمة كالشباب اتجاه حق مشاركة المرأة في الحياة السياسية اتخاذ القرار.

- عدم توفر الالتزام السياسي الفعلي لدى صناع القرار في السلطة الفلسطينية اتجاه جسر الفجوة بين الرجال والنساء في مستوى الحياة السياسية واتخاذ القرار في المجتمع الفلسطيني، حيث هناك فجوة ما بين الخطاب الراعي للمساواة وتكافؤ الفرص وما بين التطبيق العملي له.
- تشتت أقطاب الحركة النسوية وعدم توفر إطار عمل ينظم كافة الجهود والامكانيات في سبيل تعزيز وتمكين المرأة في المجتمع، فالبرغم من وضع الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة لم تتبع هذه الاستراتيجية بخطط واليات عمل تنفيذية تحدد الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات المختلفة.

دال - التوصيات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية اتخاذ القرار

- العمل على تطوير الحركة النسوية كحركة اجتماعية ذات مضمون سياسي،
- زيادة مشاركة المرأة وتثبيت دورها في الأحزاب السياسية ليس فقط ضمن القاعدة الجماهيرية للحزب وإنما ضمان تمثيلها في المستويات المختلفة من اتخاذ القرار داخل الحزب،
- العمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة، وكذلك تغيير توجهات وسلوك افراد المجتمع ذكورا وإناثا اتجاه قضايا المرأة وبشكل خاص مشاركتها في الحياة السياسية واتخاذ القرار،
- زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار من خلال التمثيل النسبي وقانون الكوتا،
- العمل على إعداد كوادرنسوية شابة قادرة ومؤهلة للدخول للمؤسسات التشريعية من مجلس تشريعي وبلدي وقروي،
- الاهتمام بشكل خاص بالنساء المشاركات في المجالس البلدية والمحلية وتقديم المساندة لهن.

ثانياً - المرأة والحياة الاقتصادية (الفقر والعمل)

ألف - المرأة والعمل

ما زالت مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل مشاركة متدنية مقارنة بالدول الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. و تتأثر مشاركة المرأة في سوق العمل بالإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالاعلاقات ومصادرة الأراضي وتجريفها عوضا عن التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني والظروف الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في بعض النشاطات الاقتصادية.

لقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاض ملموس في معدل مشاركة المرأة في قوة العمل حيث انخفضت النسبة لأقل معدلاتها ففي حين كانت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ١٢,٧% عام ٢٠٠٠، انخفضت هذه النسبة إلى ١٠,٤% عام ٢٠٠٢، وذلك بسبب الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على كافة المناطق وما ترب عليه من صعوبة الحركة للفلسطينيين بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص.

وفي إطار العمل على تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل والحياة الاقتصادية كان هناك بعض الإجراءات التي من شأنها تساهم وتسهل عملية انخراط المرأة في الحياة الاقتصادية. فعلى

صعيد التشريعات والقوانين فقد تم إقرار قانون العمل الفلسطيني عام ٢٠٠٠، وقد كرس القانون مبدأ عدم التمييز بين الرجال والنساء في العمل حيث تتضمن العديد من البنود التي تنص على حق المرأة في العمل، كذلك افرد باب خاص بأحكام تشغيل النساء والتي دعت إلى التزام أصحاب العمل على توفير ظروف عمل ملائمة للنساء. كما قامت وزارة العمل الفلسطينية بإنجاز كافة اللوائح والأنظمة والتعليمات المتعلقة بقانون العمل الفلسطيني بما فيها الأنظمة والتعليمات المتعلقة بعمل النساء، والعمل على متابعة التزام المؤسسات بتطبيقها.

كما قامت الوزارة بوضع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وقد هدفت هذه الاستراتيجية لتخفيف حدة البطالة وزيادة مستويات التشغيل في سوق العمل الفلسطيني لكل من الرجال والنساء على حد سواء. تبني الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أهدافها زيادة نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل كهدف يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقه.

تقوم وزارة العمل حالياً بالعمل على تنفيذ مشروع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية الذي سيعمل على تعزيز الفرص المتاحة لكل من النساء والرجال على حد سواء.

كما تسعى وزارتي العمل والزراعة على تنفيذ برامج ومشاريع تشغيلية للنساء استطاعت من خلالها توفير فرص عمل للعديد من النساء في القرى والمناطق المهمشة.

باء- أهم المؤشرات على مشاركة المرأة في سوق العمل

- تشكل نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة ١٠,٤% من النساء اللواتي في سن العمل، في حين بلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة ٦٧,٤%.
- ٥٧% من النساء المشاركات في قوة العمل متزوجات، وبلغت أعلى نسبة مشاركة بين النساء المتزوجات في الفئة العمرية ٣٥ - ٤٤ سنة.
- ٥٤,٢% من النساء المشاركات في القوى العاملة يتركزن في قطاع الخدمات (تعليم، صحة والوظائف الحكومية الأخرى)، مقارنة ٣١,٩% للرجال وذلك وفق إحصاءات ٢٠٠٢.
- ٣٠% من العمالة النسوية تتركز في قطاع الزراعة مقارنة ١١,٩% للرجال.
- حوالي ١٥% من العمالة النسوية تعمل في التجارة والصناعة التحويلية مقارنة ٤٦% للرجال، وهنا لا بد من الإشارة الى تركيز النساء العاملات في قطاع التجارة والصناعة في الوظائف الإدارية والمكتبية.
- ١١,٣% من النساء العاملات في الضفة الغربية يعملن كرب عمل لحسابهن الخاص مقارنة ٣٦,٥% للرجال، في حين شكلت نسبة النساء العاملات لحسابهن الخاص في قطاع غزة ٣,٦% وللرجال ٢٩,٧%.
- بلغ معدل الأجور اليومية للرجال ٧٨,١ سيكل مقارنة مع ٦٣,١ سيكل للنساء، أي تتقاضى النساء ما نسبته ٨٠,٧% من ما يتقاضاه الرجال.
- بلغ معدل البطالة بين النساء ١٧,١ مقارنة ٣٣,٥ للرجال.

جيم - الصعوبات والتحديات التي تواجه زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإجراءاته من اغلاقات ومصادرة الأراضي والهادفة لتقويض الاقتصاد الفلسطيني وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي.
- انعدام الخدمات المساندة للمرأة العاملة كدور الحضانات وذلك في ظل معدلات الخصوبة العالية التي تمتاز بها الأراضي الفلسطينية.
- طبيعة بنية الاقتصاد الفلسطيني القائم على المنشأة الفردية ذات قدرة تشغيلية ضعيفة، وهو ما يتطلب راس المال والمهارة الخاصة بالعملية الإنتاجية.
- الظروف الاجتماعية والثقافية التي تحدد مجال عمل المرأة ارتباطاً بدورها الإنجابي.

دال - التوصيات

- العمل مع كافة الأصدقاء في العالم لتنفيذ القرارات الدولية الداعية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.
- الاهتمام بتوفير الخدمات المساندة لتسهيل عملية خروج النساء للعمل.
- دعم تعليم الإناث لما يوفره التعليم من فرصة إيجابية لدخول النساء لسوق العمل وتقليل من المحددات الأخرى كالخصوبة العالية نتيجة للزواج المبكر.
- توفير الدعم والتدريب اللازم لتسهيل انخراط المرأة في سوق العمل سواء بالعمل باجر أو بالبدء بمشروعها الخاص وبشكل خاص الخريجات العاطلات عن العمل.
- التوعية المجتمعية بأهمية عمل المرأة لتحقيق وضع اقتصادي أفضل للأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

ثالثاً - المرأة والفقر

لقد ارتبطت ظاهرة الفقر بالإناث أكثر منه بالرجال " تأنيث الفقر " ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على المستوى الإقليمي والعالمي، وهو دلالة على سهولة وقوع الإناث في دائرة الفقر لأسباب وعوامل عديدة منها على سبيل المثال عدم القدرة على الوصول للموارد والتحكم بها.

إن فهم ظاهرة الفقر بشكل عام وفقر النساء بشكل خاص لا بد أن تبدأ بفهم الظروف السياسية والتاريخية التي عاشها وما زال يعيشها الشعب الفلسطيني من عملية اقتلاع وتهجير ومصادرة للأراضي. ومن هذا المنطلق تم تشكيل الفريق الوطني لمكافحة الفقر بعضوية عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية والتنمية، حيث عمل الفريق الوطني على إصدار التقرير الأول حول ظاهرة الفقر في فلسطين بشكل شمولي والذي يساهم في صياغة سياسات وخطط لمواجهة هذه الظاهرة. أظهر تقرير الفقر ١٩٩٨ بأن نسبة الفقر في فلسطين ٢٣%، ولكن هذه النسبة ارتفعت لتصل إلى ٦٠% في عام ٢٠٠٣ حسب تقارير البنك الدولي. كما أشار التقرير إلى أن ٨% من الأسر الفلسطينية ترأسها نساء، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٩,٨% عام ٢٠٠٣. وأظهرت النتائج إلى ارتفاع نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال.

كما تم تشكيل اللجنة الوزارية لمكافحة الفقر بعضوية الوزارات المختلفة في السلطة الوطنية الفلسطينية والتي هدفها وضع الاستراتيجيات وتطوير السياسات للحد من ظاهرة الفقر.

كما تبنت وزارة التخطيط وبدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مشروع تقدير الفقر بالمشاركة والتي يتيح الفرصة للفقراء للحديث عن أوضاعهم وإسماع أصواتهم وآراءهم لصناع القرار وصانعي السياسات، وقد أنجز المشروع مرحلته الأولى بإعداد تقرير الفقر بالمشاركة وهو في إطار التحضير للمرحلة الثانية والهادفة لصياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر.

ألف - السياسات المتبعة لمواجهة الفقر بشكل عام وفق النساء بشكل خاص

تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية الجهة الرئيسية على المستوى الحكومي التي تعمل على تخفيف وطأة الفقر على الفقراء وذلك من خلال تقديم المساعدات النقدية العينية للأسر الفقيرة، حيث تشكل النساء أكثر من نصف متلقي المساعدات من الشؤون الاجتماعية، بالإضافة لتقديمها برامج تدريبية تساعد على إيجاد فرص عمل للمتقنين بهذه البرامج.

كما تعمل وزارة العمل بتنفيذ برامج التشغيل الطارئة لمواجهة الارتفاع في نسبة البطالة إلا ان نسبة استفادة النساء من هذه البرامج تكاد تكون معدومة لطبيعة البرامج المنفذة والتي في غالبيتها مشاريع بنية تحتية. لقد اتسمت السياسة المتبعة لمواجهة الفقر بالطابع الاغاثي أكثر منه بالتنموي، عوضاً على عدم قدرة المعايير المتبعة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم المساعدات من ملامسة الظروف المستجدة ودخول فئات أخرى ممن يحتاجون المساعدة لمواجهة فقرهم.

باء - أهم المؤشرات على فقر النساء

- بلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء في عام ٢٠٠٣ ٩,٨%، مقارنة مع ٨% في العام ١٩٩٨ ،
- ٣٠% من الأسر التي ترأسها نساء تعاني من الفقر،
- تعاني الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء من الفقر بصورة أكثر من الأسر المرووسة من الرجال،
- نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ١٠,٤%،
- تتقاضى النساء ٦٧% من الأجر الذي يتقاضاه الرجل،
- بلغت نسبة البطالة بين النساء ٢٠,٧%،
- أكثر من نصف العمالة النسوية تتركز في قطاع الخدمات.

جيم - التوصيات

- ضرورة العمل على إنجاز استراتيجية وطنية تعنى بظاهرة الفقر بشكل عام وفق النساء بشكل خاص،
- التوجه نحو تعليم الإناث وذلك لارتباط التعليم بشكل طردي مع المشاركة في قوى العمل وبشكل عكسي مع الفقر،
- تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل لما لذلك من تأثير في زيادة الدخل وتوفير الحياة الكريمة للأسر الفقيرة،

- التوسع في برامج التدريب المهني للنساء،
- مراجعة سياسات الدعم الاجتماعي المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية،
- التخفيف من ديون العائلات في الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء،

رابعاً- المرأة والصحة

بقدم السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت وزارة الصحة الفلسطينية تشرف على نظام الصحة والذي اتسم طوال سنين الاحتلال بالإهمال ونقص للخدمات، وبقدم السلطة أصبح هناك عدد من الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية (وزارة الصحة، وكالة الغوث، القطاع الخاص والمنظمات الأهلية).

في إطار تطوير الخدمات الصحية المقدمة للنساء قامت وزارة الصحة بإنشاء إدارة صحة وتنمية المرأة وذلك في العام ١٩٩٥ وترتبط هذه الإدارة مع وزير الصحة لتسهيل مهامها، كما تم تأليف لجنة تيسيرية للإدارة تضم في عضويتها جميع الدوائر المعنية في الوزارة كإدارة الرعاية الصحية الأولية، إدارة المستشفيات، دائرة تنمية القوى البشرية، دائرة التمريض، إدارة التثقيف الصحي، أخصائيين، وممثلين عن وكالة الغوث، جمعية تنظيم وحماية الأسرة، لجان الإغاثة الطبية، ومهام هذه اللجنة وضع سياسات وخطط وبرامج إدارة صحة وتنمية المرأة والعمل على مراقبة تنفيذها.

لقد أولت السلطة الفلسطينية اهتماماً خاصاً بالمرأة وصحة السكان، وقد تم العمل بما جاء بتوصيات مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ وهي:

النظر الى صحة المرأة من منظور شمولي والعناية بها في جميع مراحل حياتها.

ولقد جاءت الخطة الوطنية الصحية تمثياً مع أهداف وتطلعات مؤتمر السكان وذلك بإدماج خدمات الصحة الإنجابية بمفهومها الشمولي في مراكز الأمومة والطفولة في الرعاية الصحية الأولية.

ألف- أهم الإنجازات لإدارة صحة المرأة

- وضع استراتيجية وطنية لصحة المرأة شارك فيها جميع المؤسسات الحكومية والغير حكومية.
- وضع الاستراتيجية ضمن الخطة الوطنية لصحة المرأة. National Health Plan.
- عمل بروتوكول وطني موحد ومعايير ثابتة للصحة الإنجابية بمشاركة جميع المؤسسات الحكومية والغير حكومية وبروتوكول وطني للمشورة شارك بها جميع المؤسسات الحكومية والغير الحكومية.
- إدخال خدمات جديدة ضمن خدمات الأمومة والطفولة في الرعاية الصحية الأولية مثل خدمات تنظيم الأسرة، مسحة عنق الرحم، الفحص الذاتي والسريري للنثدي للكشف المبكر عن سرطان الثدي وغيرها من خدمات صحة المرأة وتوسيع هذه الخدمات تدريجياً في الرعاية الصحية الأولية لان هذه الخدمات تحتاج الى دعم وتدريب قوى بشرية وأجهزة ووحدات.

- عمل دراسات في مجال صحة المرأة.
- التدريب المستمر للكوادر العاملة في مجال صحة المرأة سواء تدريب داخلي او إرسال بعثات للخارج.
- إعداد مناهج تدريبية معدة للتدريب الكوادر البشرية في مجال الصحة الإنجابية وتطوير الكوادر العاملة وذلك بإنتاج مواد تدريبية عن صحة المرأة.
- دورة لتأهيل عاملات صحيات مجتمعات في مركز تنمية الفتاة الريفية في سيلة الظهر التابع لوزارة الحكم المحلي وذلك عبر اللجنة التنسيقية لدوائر المرأة في الوزارات بواقع ٤٠ ساعة تدريبية تليها برنامج تدريبي ميداني في الرعاية والمستشفيات وشارك في الدورة ٢٤ فتاة من المنطقة وقد حصلت المتدربات على شهادة وبتصديق من وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة.
- إنشاء مواد تعليمية تثقيفية: ووسائل تنظيم الأسرة - الرضاعة الطبيعية وغيرها.
- كذلك عمل عملية تنظيم تلقي المنتفعة الخدمة حسب جدول مواعيد معد من قبل إدارة صحة وتنمية المرأة وتم تدريب العاملين عليها.
- سلسلة محاضرات في المدارس وبالتنسيق مع وزارة التربية حول الآثار السلبية للزواج المبكر.
- بث حلقات إذاعية من برنامج صحة الأسرة في صوت فلسطين حول عدة مواضيع: الحمل، سكري الحمل، حول مفهوم صحة المرأة، الرضاعة الطبيعية، وغيرها من المواضيع التي تهم صحة المرأة.
- إنجاز نموذج مسحة عنق الرحم ونموذج فحص الثدي الشعاعي وقد تم طبعها وتعميمها على العيادات لاستخدامها في مراكز الخدمات الصحية الشاملة.
- تم إنجاز الأعمال المتعلقة بتجهيز وإعداد الغرف الخاصة في الخليل لفحص الثدي الشعاعي وما زال العمل مستمرا لإنجاز الغرف في نابلس/جنين.
- حصل تحسن كبير بالنسبة إلى الصحة الإنجابية ومواضيع المرأة بما يتطابق مع عادات وتقاليد الأسرة والمجتمع ليطلق المجتمع الفلسطيني والمبادئ والمعتقدات الدينية علما بان هذه يعزز وينشر التوجهات الإيجابية لاستخدام خدمات تنظيم الأسرة مع تقبل مجتمعي حول مفهوم الصحة الإنجابية واخذ رأي الدين بمواضيع المباحة بين الأحمال وأهمية مشاركة الرجال ودورها في مجال الصحة الإنجابية وكذلك برامج وتوعية حول الرضاعة الطبيعية وفوائدها لصحة الأم والطفل.
- تقوية بناء القدرات في نواحي متعددة ومختلفة للمرافق الصحية الفلسطينية ويمكن ملاحظة هذا بالتالي:

١. إنشاء مركز تدريب في حواره/محافظة نابلس وتجهيزه كاملا.
٢. ترميم ٥٤ عيادة في جميع محافظة الضفة.
٣. تحسين المهارات الإدارية للطواقم المشارك في هذا المشروع.

٤. توعية مجتمعية تضم الأعداد الهائلة من المجتمع النسائي، الرجال، الشباب في المدارس والجامعات والأندية والذين ازداد وعيهم بأمور الصحة الإنجابية.
٥. إصدار أعداد ضخمة من المنشورات، الملصقات، والمواد التثقيفية بالإضافة الى إنتاج خمسة أفلام عرضت في جميع محطات التلفزيون المحلية والرسمية تتعلق بتنظيم الأسرة، الرضاعة الطبيعية، الزواج المبكر وضار، كيفية إجراء الفحص الذاتي للنثدي. كما تم إنتاج فيلم تسجيلي مدة ١٥ دقيقة عن الزواج المبكر وتنظيم الأسرة، كما تم إذاعة برامج خاصة للمرأة، ندوات، مسابقات، وغيره خاصة بصحة المرأة والأسرة مدعومة بأراء رجال الدين، وقد تم انتهاء المشروع الأوروبي بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠.

باء - سياسة التعليم المستمر

كان للتدريب والبعثات في الخارج اهتمام خاص لدعم وتقوية وبناء قدرات الكادر الصحي الذي يعمل في خدمات الصحة الإنجابية وحسب الأولويات لاحتياجات المراكز والمستشفيات، وقد تم التدريب في الجامعة الأردنية، مستشفى الأردن، وجامعة عين شمس بالقاهرة، مدة التدريب كانت تتراوح بين شهر و ١٢ شهر حسب احتياجاتنا، مثالا على ذلك:

١. Histopathology- Cytology ٩ اشهر / ٤ متدربين
٢. Ultrasonography ٣ اشهر / ٦ متدربين
٣. Emergency O Care شهر واحد / ٦ متدربين
٤. Management of H.R.pregnancy شهر واحد / ٦ متدربين

جيم - التدريب المحلي

تم التدريب داخليا والتنسيق الكامل مع المؤسسات الغير حكومية للأطباء والطبيبات المرشدات الصحيات، والممرضات والقابلات وذلك بعقد اتفاقيات مع المؤسسات الغير حكومية وكلية ابن سينا للمريض. مثال على ذلك:

١. مفهوم الصحة الإنجابية.
٢. تنظيم الأسرة.
٣. مسح عنق الرحم.
٤. الوقاية من سرطان الثدي وكيفية الفحص الذاتي والسرييري.
٥. التدريب على جهاز أشعة الثدي.
٦. دورات خاصة عن كيفية التعامل مع المرأة في فترة سن الأمان.
٧. الزيارات المنزلية.
٨. المشورة والصحة الإنجابية.
٩. تدريب خاص للدايات العربيات في المحافظات.

١٠. تدريب مقدمي خدمات الصحة الإنجابية حول أمراض الجهاز التناسلي والإمراض المنقولة جنسياً من حيث العلاج والوقاية.
١١. تدريب حول مخاطر الزواج المبكر وأثره على صحة الأم والطفل والأسرة.
١٢. تدريب الإداريين في العيادات على استعمال الحاسوب.
١٣. التدريب حول كيفية التعامل ومعالجة حالات العقم وإمكانيات تحويلها الى المراكز المتخصصة.

نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية عامة، وال الضفة الغربية خاصة وما لها من آثار سلبية على صحة الأم والطفل خاصة أثناء الحمل والولادة، ونتيجة للإغلاقات ومنع التجول وصعوبة وصول المرأة الحامل إلى المستشفيات فقد قامت وزارة الصحة في الستة اشهر الأولى من الاجتياح بعمل دراسة مع منظمة الصحة العالمية WHO حيث تبين أن الولادات المنزلية زادت بنسبة ٢٩,٦ % في فلسطين، مما دفع إدارة صحة وتنمية المرأة على عمل برنامج تدريبي لتدريب الأطباء والطبيبات والممرضات القانونيات والقابلات والدايات على الولادة الآمنة وذلك لتخفيض عدد الوفيات والمشاكل التي تنشأ عن الولادات المنزلية خاصة عند عدم القدرة والتمكن من الوصول إلى المستشفيات على شرط أن تكون المتدربة أو المتدرب مقيم في القرى النائية التي لا تصلها الخدمات الصحية.

دال - التوجهات الحالية

- هو تحسين المرافق المتوفرة حالياً بقصد تطوير نوعية الخدمات المقدمة وتحديث معلومات ممارس المهام الصحية وصقل مهاراتهم وتعزيز وتدريب الموارد البشرية وتطوير الخطط لتطبيق مشاريع الرعاية الصحية التي تلبي احتياجات النساء في المراحل المختلفة من دروة حياتهم.
- العمل على التنسيق مع جميع مقدمي خدمات صحة المرأة من منظمات حكومية وغير حكومية ووجود الية للتنسيق حيث ان هناك تنسيق بين هذه المؤسسات لكنه بحاجة الى آلية تنظم هذه الجهود وبحاجة إلى دعم وتقوية، خاصة وان هناك إدارة صحية وتنمية المرأة في وزارة الصحة.
- العمل على التنسيق مع المؤسسات الدولية الداعمة التي تعنى بصحة المرأة وكذلك أن يكون هناك تنسيق ما بين هذه المؤسسات الداعمة منعا للازدواجية للعمل وتوفير للجهد والوقت والمال كل هذا من اجل تطوير وتحسين البرامج الخاصة بصحة وتنمية المرأة.

هاء - مجال توفير الخدمات

- الحرص والعمل على تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمرأة وهذا يتم عن طريق الدورات والتدريب المستمر للعاملين الصحيين والعمل على تحديث معلوماتهم باستمرار من اجل تقديم خدمة ذات نوعية جيدة مرضية.
- العمل على إيجاد آلية للمراقبة والمتابعة لهذه الخدمات الصحية المقدمة كل هذا من اجل تحسني نوعية الخدمات.
- تعزيز مفهوم تنظيم الأسرة كمفهوم اجتماعي وتقديمه ضمن خدمات الأمومة والطفولة في الرعاية الصحية الأولية وتوعية الجمهور لما لتنظيم الأسرة من اثر جيد على صحة الأم والطفل.

- توفير المعلومات الخاصة بصحة المرأة عن طريق عمل برامج توعية لكل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ومن حق كل امرأة ان يكون لديها المعلومات التي تهم صحتها وهذه البرامج يجب تعميمها على الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي لها علاقة وتقدم خدمات لصحة المرأة، والمساهمة في تطوير التنقيف والإعلام في مجال صحة المرأة والتنمية، ورفع درجة الوعي باهيمية النشاطات في مجال الإعلام من خلال وسائل الإعلام المختلفة وورش العمل والملصقات لنشر المعلومات والتوجهات الصحيحة والقيام بدراسات لتقييم نشاطات وسائل الإعلام فيما يتعلق بصحة المرأة ومدى تأثير وسائل الإعلام على الجمهور المستهدف.

واو - المعوقات والصعوبات

- الزواج المبكر وما ينتج عنه من حمل مبكر وانعكاساته السلبية على صحة الإناث الجسدية والنفسية.
- التقاليد والعادات التي يحصل من التحدث عن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي من المواضيع التي تحرم التعرض لها.
- معدل النمو السكاني المرتفع وظروف المعيشية والاقتصادية السيئة.
- الزواج من الأقارب من الدرجة الأولى حيث تبلغ النسبة ٣٧% من المتزوجين.
- عدم شمولية البيانات الإحصائية الصحية وبشكل خاص بالأمراض المنقولة جنسياً.
- الاعتماد على الدول المانحة في تغطية الخدمات والبرامج الصحية الخاصة بصحة المرأة والصحة الإنجابية.

ومن أجل تحدي هذه الصعوبات يجري التنسيق ما بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والإعلام ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل والعمل والمؤسسات الحكومية وغير حكومية العاملة في مجال صحة المرأة من أجل وضع خطط واستراتيجيات لتحسين لوضع الصحية للمرأة مثل رفع سن الزواج وإلزامية التعليم ووضع آلية لتنفيذ هذا القانون، لأن القانون موجود لكن تطبيقه يحتاج لمتابعة واتخاذ إجراءات لضمان تطبيقه.

زاي - أهم المؤشرات على الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

- العمر المتوقع للنساء ٧٤ سنة في حين بلغ العمر المتوقع للرجال ٧١ سنة لتقديرات عام ٢٠٠٢.
- انخفاض معدلات وفيات الرضع ليصل إلى ٢٥,٥ في الألف لعام ٢٠٠٠، بعد ما بلغت هذه النسبة ٢٦ في الألف عام ١٩٩٥.
- ٨٨,٤% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج لم يسمعن بمصطلح الصحة الإنجابية وفق نتائج المسح الصحي للعام ٢٠٠٠.
- ٩٦% من النساء تلقين رعاية صحية أثناء فترة الحمل حسب إحصاءات ٢٠٠٠.

- ٧٣,٧% من النساء لم تتلقى رعاية صحية بعد الولادة عام ٢٠٠٠، في حين كانت هذه النسبة عام ١٩٩٦ ٨٠,٣%.
- تعاني ما نسبته ٣٣,٢% من النساء في سن الإنجاب من فقر الدم، وبلغت نسبة النساء الحوامل اللواتي يعانين فقر الدم ٣١,١% وفق نتائج مسح التغذية للعام ٢٠٠٢.
- ٣٤,٨% من النساء الغير حوامل مصابات بالأنيميا وفق نتائج مسح التغذية ٢٠٠٢.

كما تشير التقارير لتدهور الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام والوضع الصحي للمرأة بشكل خاص نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالحصار والإغلاقات المفروضة على المناطق الفلسطينية، حيث تشير التقارير لوجود حوالي ١٥١ حالة ولادة سجلت على الحواجز وفي البيوت لعدم قدرة النساء في الوصول للمستشفيات، وكذلك سجلت وفاة ٢٩ حالة وفاة للأجنة على الحواجز. هذا عوضاً عن التأثيرات السلبية على صحة النساء النفسية والجسدية.

خامساً- المرأة والتعليم

منذ عام ١٩٩٤ تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية على العملية التربوية والتعليمية وذلك من خلال وزارة مختصة بوزارة التربية والتعليم، والتي بدورها تقوم ببذل جهود مكثفة لتجاوز آثار أربع وثلاثين سنة من الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة بقيت فيها المدارس مهملة من كافة الجوانب فالتدريب معدوم والنمو لقدرات العاملين والأبنية المدرسية والمستجدات التربوية لا وجود لها والوسائل والمكتبات والمختبرات لا اثر لها.

اعتمدت الوزارة في إجراءاتها وخططها سياسة واضحة مبنية على عدم التمييز بين الجنسين فيما يتعلق بافتتاح المدارس او تعيينات الأطر الإدارية والفنية وتنفيذ الدورات التدريبية والبعثات الخارجية. كان لذلك أثره في جسر الفجوة بين الذكور والإناث في المرحلة الأساسية الأولى إذ تشكل الطالبات ٤٥% من مجموع الطلبة، وتشكل الإناث ما نسبته ٤٩% من مديري المدارس الأساسية. أما الفجوة التي ما تزال موجودة فهي في الهيئات التدريسية في كليات المجتمع، إذ تبلغ ٢٨% وفي الهيئات التدريسية في الجامعات ١٢% فقط. وتشكل اليوم الطالبات ما نسبته ٤٥% من مجموع الطلبة في الجامعات المحلية بعد ان جرى تعزيز وتطوير لهذه الجامعات والقبول فيها.

بالرغم من التحسن الملحوظ في نسبة التحاق الإناث بالتعليم المهني عنه في الأعوام السابقة حيث شكلت الإناث ما نسبته ١٨% من الملتحقين بالمدارس المهنية عام ١٩٩٧، ما زالت الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم المهني بفروعه المختلفة قائمة وتحتاج لمزيد من العمل والإجراءات حيث تشكل الإناث ما نسبته ٢٧% من الطلبة الملتحقين في التعليم المهني وفق بيانات عام ٢٠٠٢.

ألف- الإنجازات التي تم العمل عليها لجسر الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم

١- في التشريعات والخطط

تمت مراجعة الخطة الخمسية للوزارة من منظور النوع الاجتماعي وتضمنه لمختلف المجالات والمستويات والمشاريع. وكذلك تضمن مشروع قانون التربية والتعليم إشارة واضحة

وصريحة بأن جميع ما ورد في مشروع القانون ينطبق على الإناث والذكور بشكل متساوي. كما سمحت وزارة التربية والتعليم للفتيات المتزوجات من إكمال تعليمهن المدرسي وذلك في إطار أنظمة خاصة تبنتها الوزارة وذلك للحد من ظاهرة التسرب الى جانب عمل الوزارة لفتح مدارس وصفوف للإناث في المناطق النائية وتجمعات البدو.

٢- في التنمية وبناء القدرات

يجري التوسيع في التعليم المهني للفتيات وتنويعه ومن ذلك فتح صفوف التعليم الزراعي، وصيانة الكمبيوتر والفندقة والفرصة متوفرة للفتيات كما هي الحال للذكور.

يجري تطور واضح في وصول المرأة إلى المراكز العليا في الوزارة، إذ أصبحت المرأة تشغل مركز وكيل مساعد ومدير عام وأمين سر الوزارة ومستشار ومدير تربية.

جرت محاولات لتغير الصورة النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية الجديدة وتجري عملية لتقييم الكتب والمناهج المدرسية من هذا المنظور ورفعت الملاحظات لمركز المناهج الفلسطينية ويتوقع ان تتم التغييرات المقترحة عند إعادة طباعة الكتب.

وبالرغم من هذه الإنجازات التي حققتها وزارة التربية والتعليم إلا أن الاحتلال يبقّى العائق الرئيسي أمام تطور العملية التعليمية بشكل عام وتعليم المرأة بشكل خاص. فلم تكن المؤسسة التعليمية بكافة مكوناتها بعيدة عن دائرة الاستهداف للاحتلال وأجراءاته حيث سجل سقوط العديد من الطلبة والمعلمين شهداء خلال انتفاضة الأقصى. تشير التقارير اليومية لوزارة التربية والتعليم العالي إلى أن هناك ٤٢٩ شهيداً، كما بلغ شهداء الطلبة من الجامعات والمعاهد العليا ١٩٤ شهيداً، وأما الجرحى فبلغ عددهم ٣١٤٩ والمعتقلون ٤٩٦.

كما قام الاحتلال باقتحامات متعددة للمدارس والاعتداء على الطلبة والمعلمين وتكسیر الأجهزة والأثاث وإخلاء المدارس من الطلبة كما حدث في البلدة القديمة في القدس الشريف في مدارس دار الأيتام الثانوية. وكذلك إخلاء المدارس من الطلبة وتحويلها الى معسكرات للجنود كما حدث مع ثلاث مدارس بالخليل. وإصدار أوامر بإغلاق بعض المدارس كما حدث في مدارس الخضر.

أما آثار بناء الجدار على العملية التعليمية، فبالإضافة الى تشرد آلاف الأسر ومنعهم من قوت يومهم الذي يستمدونه من زراعة أراضيهم، هناك صعوبة وصول الطلاب الى مدارسهم خاصة تلك التي أصبحت في القسم الغربي من الجدار (والتفاصيل الأخرى ممكن ان يتحدث عنها الفيلم الوثائقي المرفق).

لقد استمرت العملية التعليمية خلال السنوات الطويلة للانتفاضة واتخذت الوزارة الإجراءات التي من شأنها تساعد على استدامة العملية التعليمية للذكور والإناث على حد سواء ومنها ما يلي:

- إعادة توزيع المعلمين على المدارس، كل من منطقة سكنه ما أمكن ذلك مع الحفاظ على توفر الاختصاصات.

- فتح مدارس مسائية يداوم فيها طلاب تتعرض مدارسهم للقصف والعدوان من قبل الجيش او المستوطنين، بالإضافة لفتح شعب في مدارس أخرى خاصة لطلبة التوجيهي.
- الاستعانة بالمتطوعين من طلاب الجامعات والموظفين المتعلمين والمعلمين المتقاعدين.
- الاستعانة بعمل المشرفين التربويين وموظفي المديریات والوزارة كمعلمين في المدارس في مناطقهم التي يوجد فيها عجز نقص من المعلمين.
- الاستعانة بالمؤسسات العامة لنقل المعلمين الى مدارسهم عبر الحواجز.
- تقديم بيوت خاصة لإقامة المعلمين القادمين من مناطق أخرى بهدف الدوام في مدارسهم.
- مشاركة المؤسسات الدولية في تخفيف المعاناة عن الطلبة والمعلمين بتوفير صناديق إسعاف أولية للمدارس وتمويل إصلاح المدارس التي تم قصفها.
- بث مواد تعليمية في محطات تلفزيونية محلية لصفوف المرحلة الأساسية الدنيا والتوجيهي.
- توجيه الطلبة الخاضعة لمناطقهم لمنع التجول للتحويل الى اقرب مدرسة يصلون إليها.

باء- أهم المؤشرات على الواقع التعليمي للنساء

- ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب وانخفاض معدلات الأمية.
- ما زالت الأمية مرتفعة بيم المسنين حيث بلغت بين النساء فوق ٦٥ سنة ٨٤,٥ % ، وللرجال من نفس الفئة العمرية ٤٢,٥ %.
- معدل التحاق الإناث في المرحلة الأساسية ٩١,٩ % وللذكور ٩١,٠ %، ومعدل الالتحاق في المرحلة الثانوية ٥١,٦ % وللذكور ٤٥,٧ %.
- ٢٣,٨ % من الإناث في الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ ملتحقات بالتعليم العالي، في حين شكلت هذه النسبة بين الذكور لنفس الفئة العمرية ٢٤,٧ % وفق لبيانات عام ٢٠٠٢.
- تشكل الإناث ما يزيد عن نصف الطلبة الملحقين بكليات المجتمع.
- تتواجد الإناث في عدد محدود من البرامج التعليمية كالخدمات الاجتماعية والبرامج الصحية وأعداد المعلمين، في حين ينخفض تواجدها في البرامج التقنية والمهنية.
- تشكل الإناث ما نسبته ٢٧ % من الملحقين في التعليم المهني للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، في حين شكلت هذه النسبة ١٨ % عام ١٩٩٧.
- تشكل النساء ٢٧,٢ % من الهيئة التدريسية في كليات المجتمع و ١١,٣ % من الهيئات التدريسية في الجامعات.

جيم - التوصيات

- التوجه نحو دعم التعليم الجامعي والعالي للطالبات.
- التوسع في برامج التعليم المهني المقدم للإناث.
- تقديم الدعم والحوافز لالتحاق الإناث في التعليم التقني والمهني.
- رفع التعليم الإلزامي للمرحلة الثانوية.
- رفع سن الزواج حتى نهاية المرحلة الثانوية عند عمر ١٨ سنة.
- التوسع ببرامج تعليم الكبار ومحو الأمية.

سادساً - المرأة والقانون

نظرا لأهمية هذا المحور في تنمية وتطور المجتمع بشكل عام وتنمية المرأة وجسر فجوة النوع الاجتماعي بشكل خاص، وارتباطا بالفرصة التاريخية التي قد لا تتوفر في وقت آخر والمتمثلة بإعادة صياغة التشريعات والقوانين النازمة لحياة المجتمع الفلسطيني، اهتمت الحركة النسوية والمؤسسات الأهلية بشكل عام ولجنة التنسيق الحكومية بشكل خاص في متابعة عملية إعداد وصياغة المشاريع من قبل اللجان المختصة بهدف ضمان أن تلبي هذه القوانين احتياجات كل من الرجال والنساء على حد سواء. وقد اعتمدت الحركة النسوية في عملها على محور القوانين والتشريعات على تشكيل اللجان والائتلافات التي تشمل كافة المؤسسات النسوية والتنمية ذات العلاقة من أجل تجميع الجهود والإمكانات لتحقيق الهدف المعلن في الوصول لقوانين وتشريعات غير تمييزية.

ألف - الإجازات الرئيسية على محور القانون

- القانون الأساسي حيث يتضمن القانون إشارات واضحة وصريحة للمساواة بين الرجال والنساء في مجالات الحياة المختلفة.
- المصادقة على قانون التأمينات الاجتماعية والذي يعالج تأمينات الشيخوخة والعجز وإصابات العمل، إلا أنه يتضمن بعض البنود التمييزية ضد النساء.
- قانون الانتخاب للمجلس التشريعي والذي نص على حق المرأة في الترشيح والتصويت.
- قانون الخدمة المدنية والتي منح المرأة إجازة أمومة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر وساعة للرضاعة إضافة إلى علاوة الأطفال للنساء المعيلات لأسرهن.
- قانون العمل والتي تضمن باب خاص بأحكام تشغيل النساء والذي سعى بجوانبه المختلفة إلى تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص.
- مشروع قانون الطفل والذي لم يميز في مضمونه بين الذكر والأنثى.
- مشروع قانون الانتخابات العامة وانتخاب الهيئات والمجالس المحلية وبالرغم من أن القانون لا يميز بين المرأة والرجل إلا أن غياب المرأة عن هذه الهيئات لقرون طويلة يضعف من فرصتها

للولصول لهذه المواقع، وعليه تقدمت الحركة النسوية بمذكرة للمجلس التشريعي بهدف تعديل القانون وإدخال نظام الكوتا فيه.

- التعليمات والأنظمة الصادرة عن كل من وزارة الداخلية والتي تتيح الفرصة للمرأة من استصدار جواز سفر بدون إذن ولي الأمر، وحق المرأة في التقدم للحصول على الوثائق المطلوبة لأطفالها. كما استصدرت وزارة التربية والتعليم العالي تعليمات خاصة أتاحت من خلالها الفرصة أمام الطالبات المتزوجات من إكمال تعليمهن المدرسي.

- مشروع قانون العقوبات وهو بانتظار القراءة الثانية، حيث عملت المؤسسات النسوية على مراجعة القانون ووضع الملاحظات على روح القانون في نظرته للمرأة المعتدى عليها، كذلك فيما يتعلق بالتحرش الجنسي، سفاح القربى، ضرب الزوجات والعنف الجنسي. وهذه التعديلات والملاحظات المقترحة تضمنها القانون ناتجة عن نقاش داخل مجموعات عمل بؤرية شاركت فيها مؤسسات حكومية وغير حكومية. وهنا أخص بعض التعديلات المقترحة والتي اقترح معاقبة من يرغم فتاة على الزواج سواء بالإكراه أو بالتضليل، وكذلك التعامل بالمثل فيما يتعلق بالعقوبة المخففة بالعذر بالإضافة لقضية الإجهاض حيث اقترح بان تعفى المرأة من العقاب في حالة معينة للإجهاض.

- مشروع قانون الأسرة حيث تعمل الحركة النسوية في هذه المرحلة على إعداد مسودة القانون لتقديمه للمجلس التشريعي.

- مشروع قانون الصحة العامة، وهذا المشروع بانتظار القراءة الثالثة حيث وضعت لجنة خاصة بالملاحظات على مسودة المشروع المقترح وذلك في إطار التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة.

باء- المعوقات أمام الإصلاح القانوني

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وخرقه لمعاهدة السلام والقوانين للاتفاقيات الدولية.

- عدم وجود مرجعية قانونية موحدة للشعب الفلسطيني نظرا لعدم إقامة الدولة الفلسطينية وإقرار الدستور الذي يحدد طبيعة الدولة ونظامها وحقوق المواطنة فيها ويشكل بالتالي مصدرا للقوانين فيها.

- بالرغم من وضوح آلية طرح مشاريع القوانين ونظام إقرارها إلا ان عدم الالتزام بهذه الآلية من قبل المجلس التشريعي يجعلها في إطار المعوقات أمام الإصلاح القانوني والتشريعي.

- ما زال هناك العديد من مواطن الضعف تتضمنها مشاريع القوانين المطروحة والتي تساهم في تفعيل دور المرأة وتعزيز مشاركتها.

- التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة والتي تحد من قدرة المرأة على ممارسة حقها والدفاع عنها من ناحية، وقبول أعضاء المجلس التشريعي للأفكار المطروحة والدفاع عنها.

سابعاً- الخلاصة

تنقسم المرحلة التي عقيمت المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الى مرحلتين تختلف كل مرحلة في ظروفها ومعطياتها عن الأخرى والتي أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة بالتطورات الحاصلة على وضع المرأة الفلسطينية. ويمكن في هذا الإطار بتقسيم العقد الماضي لمرحلتين الأولى امتدت من ١٩٩٥-٢٠٠٠، والمرحلة الثانية من ٢٠٠٠ حتى الوقت الحالي.

ألف- المرحلة الأولى: ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

جاءت هذه المرحلة بعد توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، والتي نصت على إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي والمدن الفلسطينية والتي امتدت فيما بعد لتشمل المدن الفلسطينية كافة. امتازت هذه المرحلة بالاستقرار والهدوء السياسي والتي أتاح الفرصة لتسجيل نمو في الاقتصاد الفلسطيني والتوسع في حجم الاستثمار نتيجة لرأس المال العائد، كما عملت السلطة على إنشاء وتطوير مؤسساتها التنفيذية المختلفة لتقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني نساء ورجال.

شهدت هذه المرحلة أول انتخابات تشريعية فلسطينية عام ١٩٩٦ لتشكل بذلك أول قيادة منتخبة للشعب الفلسطيني يمارس الفلسطينيون حقهم في اختيارها. لم تكن المرأة الفلسطينية والحركة النسوية بعيدة عن هذه التغيرات والمستجدات حيث شاركت المرأة ومارست حقها سواء في ترشيح نفسها أو التصويت، وقد فازت خمس نساء بعضوية المجلس التشريعي البالغ عددها ٨٨ مقعد.

شهدت هذه المرحلة تطور ملحوظ على وضع المرأة الفلسطينية في مجالات الحياة كافة اقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث نجد بان مشاركتها في قوة العمل وصلت إلى أعلى معدلاتها ١٢,٧% في عام ٢٠٠٠. كما شهدت هذه المرحلة تحسن ملحوظ على الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية من خلال التوسع في الخدمات الصحية المقدمة للنساء سواء من القطاع الحكومي أو الأهلي حيث ارتفعت نسبة النساء المتلقيات للرعاية الصحية سواء قبل الولادة أو بعدها. ولم يكن الواقع التعليمي للنساء بعيدة عن هذه التغيرات حيث سجلت التقارير ارتفاعاً في معدلات القيد المدرسي وانخفاض في نسبة الأمية.

وعلى الجانب المؤسسي تم تشكيل لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة لتضم دوائر وبرامج المرأة في الوزارات المختلفة، وان كان هناك العديد من الملاحظات على الدور التي تقوم به هذه اللجنة. قامت اللجنة وبالتنسيق مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بوضع الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة عام ١٩٩٧.

باء- المرحلة الثانية: ٢٠٠٠ - حتى الوقت الحالي

في عام ٢٠٠٠ اندلعت انتفاضة الأقصى كنتيجة لحالة الاختناق السياسي التي عاشتها المنطقة الناتجة عن عدم إيفاء إسرائيل بالتزامها في عملية السلام. مع اندلاع الانتفاضة بدء الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق سياسات الحصار والإغلاق للأراضي الفلسطينية في محاولة منه لاختناق وإجبار الشعب الفلسطيني في التنازل عن حقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال.

شهدت هذه المرحلة ارتفاع في عدد الشهداء والجرحى وكذلك في عدد الأسرى والتي طالبت الرجال والنساء على حد سواء. تشير الإحصاءات بأن عدد الشهداء منذ اندلاع الانتفاضة بلغ ٢٤٨٤ شهيد شكلت النساء ما نسبته ٦,١%، كما ارتفع عدد الأسيرات من خمس أسيرات في المرحلة الأولى ليصل الى ٧٩ أسيراً عام ٢٠٠٤. كما شهدت هذه المرحلة تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني حيث تشير التقارير الى ارتفاع نسبة انتشار الفقر لتصل الى ٦٠% وارتفاع في نسبة البطالة بين المواطنين الفلسطينيين بشكل عام.

وفيما يتعلق بواقع المرأة في هذه المرحلة والتي تعتبر اكبر الخاسرين نتيجة لاحتدام الصراع حيث تشير التقارير عوضاً عن سقوطها شهيدة وجريحة وأخذها أسيرة الى انخفاض نسبة مشاركتها القوى العاملة الى ١٠,٤%، كلك أدت الإجراءات الإسرائيلية الى انخفاض مستوى الرعاية الصحية التي تتلقاه النساء أثناء الحمل او بعد الولادة، وسجلت العديد من حالات الولادة على الحواجز ووفاة العديد من الأجنة على الحواجز. وبالرغم من التقدم الملموس على مستوى تعليم الإناث الا ان العملية التعليمية لم تكن بعيدة عن استهداف الإجراءات الإسرائيلية حيث ادى الإغلاق والحصار الى تعطل العملية التعليمية وفقدان الطلبة للعديد من أيام الدراسة هذا عوضاً عن إغلاق بعض المدارس واحتلال بعضها وتحويلها لتكنات عسكرية.

ان ما أفرزته هذه المرحلة من معطيات ووقائع حول المرأة الفلسطينية تستوجب الوقفة والدراسة المتأنية من أجل وضع الاستراتيجيات والخطط لضمان تقدم المرأة وتطورها لتتمكن من المساهمة والمشاركة في بناء الوطن وتنميته جنباً الى جنب مع الرجل.

الجزء الثالث: التنمية المؤسسية الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

تبنّت وثيقة استقلال فلسطين الصادرة عام ١٩٨٨ مبدأ المساواة وعدم التمييز في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني.

بعد توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والتي بموجبها تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية قامت السلطة الوطنية بدورها بإنشاء الوزارات التنفيذية المختلفة.

تم إنشاء دوائر للمرأة في عدد من الوزارات القطاعية والتي بلغ عددها ١٢ وزارة تضمنت هيكليتها على دائرة للمرأة، وأفردت ملف خاص بالمرأة في بعض الوزارات الأخرى كالترية والتعليم، السياحة، الزراعة وسلطة النقد. مع بقاء عشرة وزارات لا يوجد فيها أي جسم يعنى بشؤون المرأة (اليونيفم).

كما تم إنشاء برنامج إحصاءات المرأة والرجل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية وهنا لا بد من الإشادة بدور البرنامج كآلية هامة في النهوض بالمرأة من خلال ما يوفره البرنامج من بيانات ومعلومات تكشف عن الفجوة بين الرجال والنساء في مجالات الحياة المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي يساعد على تحليل السياسات والخطط ووضع السياسات والخطط البديلة التي من شأنها جسر فجوة النوع الاجتماعي.

تم تشكيل اللجنة التنسيقية للنهوض بالمرأة على المستوى الحكومي والتي تترأسها الأخت أم جهاد وزيرة الشؤون الاجتماعية كجسم يعمل على تنسيق الجهد الحكومي للنهوض بالمرأة الفلسطينية وذلك من خلال تطوير سياسات وخطط السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون قادرة على تلبية احتياجات كل من الرجال والنساء، تضم اللجنة دوائر المرأة في الوزارات المختلفة وكذلك مسؤوليات الملفات في الوزارات الأخرى. تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بدور المنسق لعمل هذه اللجنة. ونتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية متعلقة باللجنة التنسيقية لم تستطع هذه اللجنة من القيام بمهامها وتحقيق أهدافها المعلنة.

قامت اللجنة التنسيقية وبالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة. حيث تبنّت الاستراتيجية محاور الاهتمام لمؤتمر بيجين.

بادرت الإدارة العامة لتخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط للتنسيق مع دوائر المرأة في الوزارات وعقد ورش العمل التدريبية من أجل تضمين النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج عدد من الوزارات هي الحكم المحلي، العمل، الزراعة، البيئة والشؤون الاجتماعية، حيث تم إعداد تقارير خاصة حول التخطيط الاستراتيجي لتضمين النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج هذه الوزارات، حيث تم تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الوزارة، بالإضافة لوضع خطط عمل لتنفيذ هذه الإجراءات. كما قامت الإدارة العامة لتخطيط وتطوير مشاركة المرأة بإعداد تقرير حول متابعة وتقييم عملية تضمين النوع الاجتماعي في سياسات وخطط الوزارات التي تم العمل معها.

كما تبنت الادارة مشروع تمكن المرأة والهادف الى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وذلك بالشراكة مع كافة الأطراف ذات العلاقة من مؤسسات حكومية وغير حكومية، لتمثل بذلك نموذج من الشراكة والتعاون والعمل المشترك بين القطاع الحكومي والأهلي للنهوض بالمرأة على كافة المستويات.

في عام ٢٠٠٣ تم تشكيل وزارة شؤون المرأة بقرار حكومي وهي الوزارة التي طال انتظارها لتشكل هيئة حكومية رسمية عليا معترف بها على المستوى الوطني تمثل مصالح النساء وتعمل على تعزيز وتمكين المرأة الفلسطينية والتأكد من دمج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الوطنية والقطاعية.

أولاً- رسالة الوزارة ورؤيتها

تسعى وزارة شؤون المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية للمشاركة وتساهم في بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وفي ترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية، ملتزمة بالتوجهات العامة التالية:

١. تعزيز روح الانتماء لدى المرأة الفلسطينية.
٢. تعزيز مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة.
٣. تشجيع روح العمل الجماعي والتطوعي لدى المرأة.
٤. تغذية البيئة الوطنية والمجتمعية الحاضنة لقضايا المرأة والمساندة لها بالمعلومات والموارد البشرية والمالية.
٥. تطوير مكانة المرأة من خلال ضمان مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
٦. السعي لتجسيد الاعتراف بأدوار المرأة في كافة المجالات باعتبار ذلك أساس ضروري لتحقيق الديمقراطية والتنمية البشرية.
٧. السعي لترسيخ مفهوم حقوق المرأة باعتباره جزء أساسي من حقوق الإنسان.
٨. تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية، ومع المؤسسات العربية والدولية، لتعزيز الوعي وتعظيم الخبرة النسوية الفلسطينية.
٩. السعي الحثيث لتطوير تمثيل المرأة الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية.

ثانياً- الهدف العام للوزارة

استكمال مهمة إعادة دمج المرأة الفلسطينية في مجتمع مدني متحضر قادر على صقل وإطلاق قدرات المرأة الفلسطينية من خلال تحفيزها ودعمها وتمكينها للمشاركة في مرحلة البناء والاستقلال، ضمن برامج تهدف لتعزيز روح الانتماء الوطني والفردية لدى المرأة، وإلى تنمية الاعتماد على الذات، وترسيخ الثقة بالنفس، وإذكاء روح التكافؤ والعمل الجماعي جنباً إلى جنب مع الرجل، في

سبيل ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتطوير الالتزام الحكومي بقضايا النوع الاجتماعي للنهوض بالمرأة وتطوير دورها وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً- الأهداف الخاصة لوزارة شؤون المرأة

- تطوير الالتزام الحكومي لتضمين قضايا النوع الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان في سياسات وخطط وبرامج الوزارات المختلفة،
- الربط ما بين نشاطات الضغط والتأثير وتطوير السياسات والقوانين،
- بناء شبكة علاقات مع المنظمات النسوية الحكومية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتبادل الخبرات معها في مجال تطبيق الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان، وبشكل خاص وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء.

رابعاً- العقبات

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض والإنسان الفلسطيني وعدم إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والتي أدى إلى تغليب الجانب السياسي على الجوانب الأخرى.
- عدم توفر الالتزام السياسي الجدي لإنهاء التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني،
- حداثة السلطة الوطنية والهيكلية الغير واضحة والمتحركة باستمرار وضعف أنظمة التنسيق الداخلي يحد من قدرة دوائر المرأة في هذه الوزارات من تحقيق أهدافها المتمثلة بتضمين النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الوزارات.
- عدم اكتمال البناء المؤسسي لدوائر المرأة وبشكل خاص عدم توفير الكادر والموازنة اللازمة للقيام بمهام هذه الدوائر،
- التشكك لدى صناع القرار في الوزارات من دور دوائر المرأة وعدم رؤية وفهم الدور المنوط بهذه الدوائر من قبل الوحدات الأخرى في الوزارات،
- عدم توفير الموازنات الضرورية لتلبية احتياجات النساء العملية منها والاستراتيجية.

المصادر

- المرأة والرجل اتجاهات وإحصاءات، جهاز الإحصاء المركزي، العدد الثاني، ٢٠٠٣، فلسطين.
- تقييم وضع المرأة الفلسطينية على ضوء منهاج عمل بيجين، اليونيفم، عمان، ٢٠٠٢.
- التقرير الوطني " المرأة الفلسطينية خمس سنوات بعد بيجين " لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة، ٢٠٠٢.
- التقارير الخاصة المقدمة من دوائر المرأة في الوزارات.